اي كفى لاجل تصحيح التكليف هذا الامر الواحد الذي جعل متعلقا لتاثير قدرة العبد واعني
بهذا الامر الواحد العزم المصمم على الفعل وما سواه اي ما سوى العزم المصمم مما لا يحصى
من الافعال الجزئية والتروك كلها مخلوقة لله تعالى متاثرة عن قدرته ابتداء بلا واسطة القدرة
الحادثة المخلوقة المتاثرة عن قدرته تعالى والله سبحانه اعلم ومع ذلك اي ومع ما ذكرناه من
ان العزم المصمم موجود بالقدرة الحادثة فقد ما يكون حسن هذا العزم بلا توفيق منه تعالى بل
لا يقع هذا العزم الموصوف بالحسن الا بتوفيق منه تفضلا لا وجوبا فان الشيطان
مع الشهوة الغالبة وهوى النفس ثلاثتها موانع من العزم تشبه القواسر اي تشبه
الامور الحاملة على ترك العزم قهرا لقوة استيلائها على الانسان فلا تغلب بحيث يصمم
العزم على خلاف ما تدعو اليه الا بمعونة التوفيق من الله سبحانه للعبد وليس لاحد على الله ان
يوفقه لانه لا يجب على الله تعالى شيء كما سياتي بيانه في الاصل الرابع بل العبد اذا علم الله تعالى طريقي
الخير والشر وخلق المكنة من كل منهما له فقد اعذر اليه اي ازاح عذره منهيا ازاحة العذر اليه
فاعذر متضمن معنى انهى وعدم التوفيق وهو الخذلان وهو اي الخذلان ان يدعه مع
نفسه لا ينصره ولا يعينه عليها وقوله لا يسلبه هو خبر المبتدا الذي هو عدم التوفيق
وما بينهما اعتراض والمعنى ان عدم التوفيق لا يسلب العبد المكنة اي التمكن من ذلك العزم التي
خلقها له نعت للمكنة وهذه المكنة وسياتي انها عبارة عن سلامة الاسباب والالات غير
القدرة التي ذهب اكثر اهل السنة الى انها لا تتقدم على الفعل بل تكون معه توجد حال حدوث الفعل
وتتعلق به في هذه الحالة حتى قد يقال بناء على ما ذهبوا اليه ان التكليف بغير المقدور واقع
لانه اي التكليف وهو الطلب الالزامي لما فيه كلفة يكون قبل وجود الفعل المطلوب بالقدرة
لان طلب الفعل مع وجوده طلب لتحصيل الحاصل وهو محال ومقارن المتاخر عن شيء غير
موجود مع المتقدم عليه فالقدرة المدعى انها انما تكون مع الفعل تمتنع اقترانها بالتكليف المتقدم
عليه فيكون التكليف بالفعل على هذا تكليفا بما لا قدرة عليه وقوله فان المراد بيان لكون المكنة

غير

غير القدرة المذكورة وتعريف انه المراد بتلك القدرة التي ذهب اكثر اهل السنه
الى انها لا تتقدم على الفعل هو القدرة التي يقام بها الفعل وهي قدرة جزئية اي فرد هو
جزئي حقيقي مندرج تحت مطلق القدرة الكلية تخلق تلك القدرة الجزئية مع الفعل
لا قبله وهي القدرة المستجمعة لشرائط التاثير وهي عرض جزئي فالمتقدم على الفعل
المكنة والمتاخر عنه الامتثال وقولنا يقام بها الفعل تسامح في العبارة اذ
المقيم للشيء متقدم عليه وانما هي اي القدرة المذكورة معه اي الفعل لا قبله اذ
كان الفعل عند اهل السنة انما هو اثر قدرة الله سبحانه وحذف لفظة كان هنا
اولى من ثبوتها قال القاضي ابو بكر بن الطيب الباقلاني مقدم اهل السنه وهو
المراد حيث ما اطلق القاضي في كتب الكلام ان الله تعالى لا يخلق تلك القدرة الا ويخلق
الفعل تحتها فهي من الفعل اي بالنسبة اليه بمنزلة المشروط من الشرط فالقدرة
كالمشروط فكما لا يوجد المشروط بلا شرط كذلك لا توجد القدرة الحادثة بلا فعل ويجوز
ان يوجد الفعل بدون قدرة حادثة اذ يجوز ان يوجد الشرط بلا مشروط وهذه القدرة
اي المسماة بالمكنة شرط التكليف متقدمة عليه ضرورة وجوب تقدم الشرط على المشروط
وهي عبارة عندهم اي عند اهل السنة عن سلامة الالات اي الات الفعل وصحة
الاسباب اي اسبابه بناء على ان من كان كذلك اي سليم الالات وقد صحت له الا[سباب]
فان الله تعالى يخلق له القدرة عند الفعل كذا اجرى سبحانه العادة لا يسأل عما يفعل
سبحانه ومن مشايخنا معشر اهل السنة من ذهب ان القدرة المقابلة للمكنة اعني المستجمعة
لشرائط التاثير تتقدم حقيقة على الفعل وبالله التوفيق ان فعل العبد
وان كان كسبا فهو واقع بمشيئة الله تعالى وارادته وهي عطف تفسير للمشيئة فارادته تعالى
متعلقة بكل كائن غير متعلقة بما ليس بكائن فهو تعالى مريد لما نسميه شرا من كفر وغيره من
المعاصي كما هو مريد للخير من ايمان وغيره من الطاعات ولو لم يرده اي الشر لم يقع هذا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)